

الخلافة

[138] قال أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وابن أبي ليلى، والشافعي قولا واحدا (1). وحكى أبو حامد المروزي في جامعه وجهها آخر أنه لا يجوز (2). وقال مالك: البيع باطل (3). دليلنا: أن المشتري إذا بان له نقصان في الثمن، فقد بان ما ليس له، وذلك لا يفسد البيع، ولأن الأصل صحته، وبطلانه يحتاج إلى دليل. مسألة 227: إذا ثبت أن البيع صحيح، فلم يلزمه عندنا، أنه بالخيار بين أن يأخذه بمائة وعشرة أو يرد، والخيار إليه. وبه قال أبو حنيفة، ومحمد، وأحد قولي الشافعي (4). وقال ابن أبي ليلى، وأبو يوسف: يلزمه تسعة وتسعون درهما (5)، وهو قول الشافعي الثاني (6)، وهو قوي، لأنه باعه مرابحة. دليلنا على الأول: أن العقد وقع على مائة وعشرة، فإذا تبين نقصانا في الثمن كان ذلك عيبا له رده به أو الرضا به فبالخيار إليه في ذلك، ومن ألزمه بدون ذلك فعليه الدلالة، ولو قال له: بعتك برأس مالي وزيادة العشرة واحدا كان القول قول أبي يوسف. مسألة 228: إذا باع سلعة، ثم حط من ثمنه بعد لزوم العقد، وأراد بيعه _____ (1)

مختصر المزني: 84، والمجموع 13: 9 و 11، والسراج الوهاج: 195 - 196، ومغني المحتاج 2: 79، الننف 1: 440. (2) المجموع 13: 9، وفتح العزيز 9: 13. (3) مقدمات ابن رشد 2: 592، وفتح العزيز 9: 13. (4) المبسوط 13: 86، والام 3: 93، والمجموع 13: 11، وفتح العزيز 9: 13 - 14، ومغني المحتاج 2: 79، والسراج الوهاج: 195 - 196، وبداية المجتهد 2: 213. (5) المبسوط 13: 86، والمجموع 13: 11، وبداية المجتهد 2: 213. (6) الام 3: 93، والمجموع 13: 11، وفتح العزيز 9: 13. _____